

تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية +

وعد بدر نوري **

د. سعد سلمان عواد المعيني *

المستخلص:

يشير مفهوم الإبلاغ المالي إلى الأنشطة التي تمارسها الشركات بهدف عرض وتوصيل المعلومات إلى متخذي القرارات ولا سيما المستثمرين، ومن أجل ذلك يجب أن يتمتع الإبلاغ المالي بمستوى عال من الجودة يكون نابعاً من مجموعة الالتزام بمعايير الجودة. إذ أن للجودة دور مهم في سلوك متخذي القرارات، فكلما كانت هناك جودة في الإبلاغ المالي ازدادت درجة الاعتماد على التقارير المعدة في المجالات المختلفة ومنها تعظيم القيمة السوقية المضافة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. لذا كان الاهتمام منصباً على دراسة وتحليل دور جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة. إذ اعتمد البحث في اختبار موضوعه على فرضية رئيسية موجهة لاختبار التأثير بين جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة. لذا توصل البحث إلى مجموعة استنتاجات كان أهمها وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة للشركات عينة البحث. وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها ضرورة تطبيق القيمة السوقية المضافة كأداة لتعزيز جودة الإبلاغ المالي للشركات.

THE EFFECT FINANCIAL REPORTING QUALITY IN THE MARKET VALUE-ADDED AN EMPIRICAL STUDY IN A SAMPLE OF COMMERCIAL BANKS LISTED IN THE IRAQI STOCK EXCHANGE

Abstract :

The concept of financial reporting the Refers to activities carried out by companies in order to offer and deliver information to decision makers particularly investors, and for it to be enjoyed financial reporting a high level of quality have stemmed from a commitment to quality standards. The quality of that play an important role in the behavior of decision makers, the more there was the financial reporting quality in the degree of reliance on reports prepared in various fields, including maximizing the market value added for listed companies in the Iraqi market for securities. Therefore, attention was focused on the study and analysis of the role of the financial reporting quality in the market value added. The research adopted in the test subject on the premise Chairperson directed to test the effect of the financial reporting quality and market value added. So research has come to a set of conclusions was the most important

* تاريخ إستلام البحث 2014/6/11 ، تاريخ قبول النشر 2015/5/25 .

* استاذ مساعد /الكلية التقنية الادارية .

** طالب ماجستير .

and the presence of a statistically significant effect of the financial reporting quality in the market value added corporate research sample. The researcher recommended a series of recommendations, including the need to apply market value added as a tool to enhance the corporate financial reporting quality.

المقدمة :

تعد المحاسبة نظاماً للمعلومات وهي مطالبة بتلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالشركات بالمعلومات المفيدة والموجهة نحو المستخدم لغرض استخدامها في عملية صنع القرارات الاقتصادية وتقويم أداء تلك الشركات، وتزويد هذه المعلومات من خلال وظيفة الاتصال المحاسبي، ومن هنا تبرز أهمية نظام الإبلاغ المالي الذي ينبغي أن يكون وثيقاً بالهدف الذي يعد من أجله التقرير المالي للشركات، ونظراً لأهمية نظام الإبلاغ المالي بعده مصدراً هاماً للمعلومات التي يستخدمها المساهمين لمراقبة إدارة تلك الشركات، فلا بد من تحسين جودة هذا النظام من خلال مقياس (التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح) المستخدمة في البحث كون جودة الإبلاغ المالي تتأثر بالتدخل الهادف لإدارة الشركات باستخدام أساليب إدارة الإرباح المتمثلة بالمستحقات الاختيارية وكما أن الجودة بالسياسات المحاسبية المتبعة من خلال التحفظ المحاسبي كما اثبتت ذلك البحوث السابقة، وفي خضم تفاقم المعلومات التي تقدمها في الكشوفات المالية إدارة تلك الشركات على وفق مبدأ الإبلاغ المالي في المحاسبة نجد أن هناك حاجات متزايدة من المستثمرين للحصول على أوسع وأكثر مصداقية حيال استثماراتهم وبما يظهر الأداء الجيد لتلك الشركات من خلال معيار التقييم الخارجي المتمثل بالقيمة السوقية المضافة بعدها منهاجاً جديداً في المحاسبة بماله من دور في تقييم الأداء الخارجي للشركة كونه لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس أيضاً تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة ككل ومن أجل استخدامها كأداة لتعزيز جودة الإبلاغ المالي للشركات.

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الأبحاث السابقة

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في محدودية الإبلاغ المالي في الأسواق الناشئة ويعد سوق العراق للأوراق المالية واحداً من هذه الأسواق وتأتي هذه المحدودية من محدودية متطلبات تلك الأسواق في صياغة التقارير المالية بشكل حقق مصالح إدارات الشركات على حساب المستخدمين الآخرين وبالتالي أفقد الإبلاغ المالي جودته، وبناءً على ذلك فإن المشكلة في إطارها العام تتمثل في الآثار السلبية لضعف الإبلاغ المالي على المستفيدين وانعكاس ذلك في الأداء المالي ولاسيما القيمة السوقية المضافة.

ويمكن صياغة المشكلة بالسؤال الآتي:-

- هل يوجد تأثير لجودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة؟

أهمية البحث: يعد نظام الإبلاغ المالي المسؤول عن تجهيز وإيصال وتفسير المعلومات المحاسبية التي تطلبها الأطراف المستفيدة ومدى مساهمته في رفع مستوى أداء الشركات. وعليه تتمثل أهمية البحث من خلال تفعيل جودة الإبلاغ المالي وتحديد النماذج السليمة لإثبات علاقة وتأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة من أجل دعم وتطوير السوق المالي العراقي وتحسين أداء الشركات وتقييمها من خلال معيار القيمة السوقية المضافة كونها تعرض تقيماً للأداء الخارجي للشركة كما أن هذا المعيار لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة بشكل كامل.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلبیان تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة من خلال:-

- 1- توضیح مفهوم جودة الإبلاغ المالي وتحديد مجالات التطوير ذات الصلة، والتي يمكن للشركات المساهمة، ولا سيما المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تقديمها إلى الجهات المستفيدة بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص.
- 2- التعرف على مفهوم القيمة السوقية المضافة وقياس وتحليل دورها في توضیح الأداء الخارجي للمصارف عينة البحث.
- 3- قياس وتحليل جودة الإبلاغ المالي للمصارف عينة البحث من خلال نماذج إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي المستخدمة في البحث.
- 4- أثبات تأثير مؤشرات جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة من خلال تبني المنهج التجريبي بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

فرضية البحث: أن دراسة وتحليل متغيرات البحث وعلاقتها تستند إلى فرضية رئيسة هي:-

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة "

وتتفرع منها أربع فرضيات فرعية هي:-

- 1- H0-A لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في القيمة السوقية المضافة.
- 2- H1-A يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في القيمة السوقية المضافة.
- 3- H0-B لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في القيمة السوقية المضافة.
- 4- H1-B يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في القيمة السوقية المضافة.

مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث في جميع شركات القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق المالي البالغ عددها (22) مصرفاً، اختيرت منها عينة عمدية لأغراض البحث، وبواقع (5) مصارف هي : التجاري العراقي، والشرق الأوسط للاستثمار، والائتمان العراقي، وبابل، والخليج التجاري. بسبب توافر تقارير سنوية لهذه المصارف تضم حسابات ختامية (الميزانية العمومية وكشف النشاط الجاري) مصادق عليها من الجهات الرقابية المتخصصة خلال مدة البحث، فضلاً عن توافر البيانات المتعلقة بأسعار أسهمها العادية في السوق المالية لكل سنة من سنوات البحث، زيادة على ذلك أشرت البحث أن يكون المصرف قد وزع أرباحاً نقدية على مساهميه وبشكل منتظم خلال مدة البحث.

الحدود المكانية والزمانية للبحث: وتشمل الحدود المكانية والزمانية لإجراء البحث وهي كالآتي:-

- 1- الحدود المكانية: اقتصر البحث في جانبه التطبيقي على البيئة العراقية من خلال خمسة مصارف تمثل عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- الحدود الزمانية: أعتمدت التقارير السنوية لنشاط المصارف (عينة البحث) للمدة من عام 2005 ولغاية عام 2011.

مصادر جمع البيانات والمعلومات: اعتمد الباحث على ما توافر من المصادر والأدبيات العربية والأجنبية من الكتب والدوريات والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث، فضلاً عن التصفح في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، واختيار الأبحاث السابقة من اطاريح ورسائل ماجستير وبحوث محاسبية والتي مثلت الحجر الأساس الذي بُني البحث عليها. وأعتمد

في جمع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات البحث على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث والتقارير التي يصدرها سوق العراق للأوراق المالية وللمدة قيد البحث والتحليل.

أبحاث عربية:

1- دراسة (عيسى، 2005): وهي بعنوان "أثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الإبلاغ المالي في أسعار الأسهم السوقية للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الإبلاغ المالي للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية في أسعار السوق لهذه الشركات من خلال اختبار مجموعة من المؤشرات المالية المستخرجة من المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الإبلاغ المالي للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال. ومن أهم توصيات الدراسة الاهتمام بأعداد هذه التقارير بشكل أفضل مستقبلاً لتفصح عن أكبر قدر ممكن من المعلومات المحاسبية من أجل أن يستفيد منها مستخدمو هذه المعلومات ومنهم بشكل رئيس المستثمر المالك الحالي أو المحتمل [1].

2- دراسة (صالح، 2010): وهي بعنوان " دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري - دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية ". هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم جودة تقارير الإبلاغ المالي وتوضيح دور المستثمرين في تقييم جودته وانعكاس ذلك على القرارات الاستثمارية التي يتخذونها، ولفت انتباه إدارة سوق العراق للأوراق المالية والهيئة المشرفة عليه وكذلك الجهات ذات العلاقة الأخرى إلى ضرورة إجراء التطوير المستمر لتقارير الإبلاغ المالي في ضوء الحاجات المستجدة والمتغيرة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن أهم ما توصلت به الدراسة أن لاحتياجات وسلوك المستثمرين تأثيراً في جودة إعداد تقارير الإبلاغ المالي، وذلك لأن التعرف على احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية وانعكاسات الطرائق المحاسبية البديلة عليها، يشكل الأساس في إعداد تقارير الإبلاغ المالي، أن الافتقار للمعرفة المحاسبية وجهل المستثمرين بالأمور المحاسبية وعدم القدرة على القراءة الصحيحة للقوائم المالية للشركات المدرجة والمعلومات المرفقة بها جعل الكثير من المستثمرين ضحايا الخسائر في أسواق رأس المال. وأهم ما أوصت به الدراسة إن على إدارات الشركات التعرف على طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستثمرون واهتمام القائمين على إعداد تقارير الإبلاغ المالي بجودة المعلومات المحاسبية ومراعاة تفضيل فئات المستثمرين للمعلومات وتعدد احتياجاتهم لاتخاذ القرار الاستثماري الصائب، ومراعاة العوامل السلوكية للمستثمرين المستخدمين للمعلومات عند إعداد وتطوير تقارير الإبلاغ المالي [2].

3- دراسة (السليحات، 2012): وهي بعنوان "اثر الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية في سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة - البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ". هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية ودورها في التحكم بالقرارات ذات الأبعاد المالية، وبيان الأثر المتوقع من عدمه لبعض الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية في سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن أدوات الحوكمة تؤثر في سياسة توزيع الأرباح وبالتالي في القيمة السوقية المضافة للبنك فكلما كانت البنوك تلتزم بالتطبيق السليم لأدوات الحوكمة مع مراعاة الشفافية والمساءلة انعكس ذلك بالإيجاب على القيمة السوقية المضافة وبالتالي التقليل من حالة عدم التأكد لدى المتعاملين. وأهم ما أوصت به الدراسة أن على مجالس إدارة البنوك زيادة الاهتمام

بموضوع الحاكمية المؤسسية مع ضرورة توفير قاعدة بيانات تتعلق بالإفصاح الكامل عن متطلبات الحاكمية المؤسسية الأمر الذي يساعد في إجراء الدراسات بأقل وقت وأكثر دقة[3].

الأبحاث غير عربية:

1- دراسة (Beuselinckand Manigart, 2005) وهي بعنوان :

"Financial Reporting Quality in Private Equity Backed Companies: The Impact of Ownership Concentration".

هدفت الدراسة الى اختبار جودة المعلومات المنتجة في الشركات المدعومة بأسهم خاصة بالتطبيق على عينة من (270) شركة بلجيكية. إذ توصلت الدراسة إلى ان حصول مستثمري الأسهم الخاصة على حصة كبيرة في الشركة (بمعنى أدق إدارة أرباح عالية، وتوقييت الاعتراف بالخسائر) يؤدي إلى ضعف جودة الإبلاغ المالي ويكون الإبلاغ المالي ذا جودة عالية حين تكون حصتهم صغيرة وبالتالي يمكن أصحاب المصالح الخارجيين من اتخاذ قراراتهم إذ يعتمدون بشكل رئيس على جودة الإبلاغ المالي في حسابات تلك الشركات، ولا ينبغي أن يأخذ أصحاب المصالح جودة أداء الإبلاغ المالي في ظاهرها. على الرغم من أن جودة الأرقام المحاسبية للشركات المدعومة من الأسهم الخاصة، بصفة عامة، أفضل من الشركات المماثلة التي لا يدعمها مستثمري الأسهم الخاصة، وأوصت الدراسة بضرورة تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية وتحسين جودة الأرباح وبالتالي جودة الإبلاغ المالي على الرغم من إن السياق المؤسسي البلجيكي الذي يسمح بالعمل على تحليل الجودة المحاسبية للشركات غير المدرجة والمدعومة بالأسهم الخاصة[4].

2-دراسة (Shoorvarzy, 2012et al): وهي بعنوان

"A Study of Impact of Accounting Quality on Cash Flow InvestmentSensitivity"

تناولت الدراسة تأثير الجودة المحاسبية في حساسية التدفق النقدي للاستثمار في الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية من 2003-2008. إذ تم دراسة عمليات الشركة من الاستثمارات من خلال السيطرة على المتغيرات مثل) حجم الشركة، الملموسية، الرافعة، والعائد على حقوق الملكية). وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين جودة المحاسبة وحساسية التدفقات النقدية الاستثمارية، وبعبارة أخرى، تقلل حساسية التدفقات النقدية الاستثمارية نظرا لتحسن الجودة المحاسبية، وبالتالي تخفض أيضا القيود المالية. نجد كذلك أن القيود المفروضة على الاستثمارات تمحو تأثير الجودة المحاسبية في حساسية تدفق الاستثمارات النقدية. وأهم ما أوصت به الدراسة بتحسين الجودة المحاسبية بهدف تقليل حساسية التدفقات النقدية للاستثمارات وبالتالي تؤثر في القرارات الاستثمارية[5].

موقع البحث الحالي بين الأبحاث السابقة:

من الممكن أن نجمل أوجه الاختلاف عن الأبحاث السابقة والتي نعتقد إنها تمثل إضافة إليها بما يأتي:-

1- دراسة جودة الإبلاغ المالي مفهوماً وأهميةً والاعتبارات العملية لتقدير وقياس جودة الإبلاغ المالي المتمثلة بالتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح.

- 2- هذا البحث يربط متغيرين مهمين لم تتطرق إليها أية دراسة سابقة المتغير الأول جودة الإبلاغ المالي من أجل حماية مستخدمي القوائم المالية من التحريف أو التضليل ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات السليمة وغير المضللة والمتغير الثاني القيمة السوقية المضافة المتمثلة بمؤشر تقييم خارجي عن أداء المصارف عينة البحث.
- 3- يستند البحث الحالي إلى قياس تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة للشركات إذ سوف تقاس القيمة السوقية المضافة للشركات عن طريق الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للأسهم ومدى تأثيرها بالارتفاع أو الانخفاض عند احتساب جودة الإبلاغ المالي.

المبحث الثاني: الجوانب المفاهيمية للإبلاغ المالي وجودته والقيمة السوقية المضافة

أولاً: مفهوم الإبلاغ المالي: تتمتع المحاسبة اليوم بأهمية متزايدة وذلك لدورها المتعاظم في الحياة الاقتصادية وبيئات الأعمال المختلفة، بعدها الأداة الأساسية والوحيدة لقياس نتائج أعمال الشركات والوحدات الاقتصادية وتحديد مراكزها المالية، وتدفقاتها النقدية، ومن ثم الإبلاغ عنها للأطراف المختلفة بما يساعدها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ولكي نتعرف ونفهم الإبلاغ المالي ودوره في توصيل المعلومات المحاسبية إذ تجاذبت للإبلاغ المالي ثلاث اتجاهات ووضعت له تعريفات متعددة جاءت على وفق الاتجاه الذي انطلق منه واضعوا هذه التعريفات، فمنهم من يرى أن الإبلاغ المالي موجه إلى الأطراف الخارجية فقط ، فيما يرى اتجاه آخر أن الإبلاغ المالي موجه إلى الأطراف الخارجية والداخلية ، أما الاتجاه الثالث فإنه ينظر إلى الإبلاغ المالي من منظور الوظيفة التي يقوم بها الإبلاغ [2]، فقد عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانه ذي العدد (1) الذي كان بعنوان (مفاهيم الإبلاغ المالي من الوحدات التجارية) والذي صدر في سنة 1978، أنه الأنشطة التي تعتمد لخدمة حاجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات التي يحتاجونها [6]، ويعرف الإبلاغ المالي بأنه نظام للمعلومات يتكون من مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها والمسؤولة عن تقديم التقارير المالية الخارجية [7]، وعرف Sutcliffe الإبلاغ المالي بأنه يتعلق بتقديم التقارير المالية ذات الغرض العام الموجهة لتوفير المعلومات التي تلبي احتياجات المستخدمين الخارجيين، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها بشكل مباشر من وحدة الإبلاغ [8]، ويصنف (الشمري) الإبلاغ المالي بأنه عملية إعداد المعلومات المالية ذات الغرض العام وإيصالها إلى جميع الأطراف المستفيدة الذين هم خارج الوحدة ولا يملكون مصدراً آخر لطلب المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية [9]، وفي هذا السياق يأتي تعريف (Meigs & Others)، إذ إنهم عرفوا الإبلاغ المالي بأنه عملية تجهيز المعلومات المالية وغير المالية ذات الغرض العام إلى الأطراف الذين هم من خارج المنظمة [10]، ويمكن القول بأن عملية الإبلاغ المالي هي أوسع من القوائم المالية وهذا ما أكدته (FASB) بأن عملية الإبلاغ المالي هي أوسع من التقارير المالية وإن هناك معلومات مالية مثل القوائم الملحق، والإبلاغ عن الاحتياطات وتحليلات الإدارة التي يتضمنها التقرير السنوي، والخطابات الموجهة إلى حملة الأسهم والتي يفضل تقديمها مع القوائم المالية، وأن قبول المصادر الأخرى كوسائل للإبلاغ المالي عن المعلومات المالية يعد تحولاً عن التفكير السابق بأن كل المعلومات المالية ينبغي عكسها في القوائم المالية نفسها [11]، أما وجهة النظر التي تنظر إلى أن الإبلاغ المالي موجه إلى الأطراف الداخلية والخارجية، فإن الإطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية تتعدد وتختلف باختلاف البيئة ويرى (Hendrickson & Breda) يجب أن يوفر الإبلاغ المالي معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وقرارات الائتمان والقرارات الأخرى [12]، لذلك فإن المعلومات التي يتضمنها تقرير الإبلاغ المالي لا تستفيد منها الأطراف الخارجية فقط، بل يمكن أن تستفيد منها الإدارة في اتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين مجالات الضعف في الأداء، وهذا ما أكدته (Jen Kiss) بأن الإبلاغ المالي مجموعة عناصر مختلفة تلتنفي في تحقيق هدف نهائي وهو توفير

المعلومات لمساعدة مستعملي المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات [13]، ويشير مصطلح الإبلاغ المالي في نظر آخرين إلى عمليات تجهيز المعلومات المفيدة إلى المستثمرين والدائنين وإطراف أخرى، وينبغي أن تكون هذه المعلومات مفيدة في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية المتوقعة [14].

ومن المنظور الوظيفي يمكن القول إن نظام الإبلاغ ينظم ظاهرة اجتماعية هي المحاسبة ويتكون من مجموعة عناصر تحقق توصيلاً فاعلاً في مجال الخدمات الاجتماعية، والمحاسبة ينبغي أن تدرس الأطر الاجتماعية لتحصل على فهم مناسب لوظيفة الإبلاغ في المجتمع [15]، وهذا ما أكدته (المعيني) بأن مفهوم الإبلاغ المالي هو ((النموذج المحاسبي المستعمل في بيئة معينة يشمل مجمل عناصر العملية المحاسبية، أهداف الإبلاغ، أساليب القياس والإفصاح، أساليب التنظيم المحاسبي...)) وهو بذلك يتجاوز حدود أعداد الكشوفات المالية عاكساً المتغيرات البيئية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي يعمل في إطارها النموذج، أي إن نموذج الإبلاغ يظهر الطبيعة الديناميكية للمحاسبة زمانياً ومكانياً أي إذا ما تغيرت البيئة التي يعمل في ظلها أنموذج الإبلاغ تغير مضمون هذا النموذج أيضاً والحديث عن أنموذج محاسبي معاصر اليوم سوف يكون نموذجاً تقليدياً بعد مدة من الزمن [16]، ولأجل توصيل المعلومات لابد من توفير متطلبات أساسية لعملية التوصيل وبهذا فإن الإبلاغ المالي لا يعد غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتوصيل المعلومات المفيدة إلى الجهات المختلفة.

ثانياً: جودة الإبلاغ المالي: لقد وضعت تعريفات كثيرة للجودة فقد عرفت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) (بأنها الدرجة التي تشبع فيها الحاجات والتوقعات الظاهرية، والضمنية من خلال جملة الخصائص الرئيسة المحددة سابقاً) (ISO, 9000)، أما (Evans, 1993) عرف الجودة بأنها القدرة على تقديم أفضل أداء وصدق صفات [17]، فالجودة يجب أن تكون مقومة طبقاً لحاجات ومصالح المستخدمين وأصحاب المصالح الآخرين.

أما في مجال جودة الإبلاغ المالي حيث ينطوي مفهومها بخصائص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، إذ لا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص، إلا إن هناك اتفاق في بعض الخصائص الأساسية هذه الخصائص تنبثق من فائدة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية، وعلى ملائمة تلك المعلومات من ناحية ثانية، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية ثالثة. فالعوامل الثلاثة مجتمعة تسهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. وتتوقف الثقة في المعلومات على كل من: تمثيلها لحقيقة الأحداث والوقائع، وعدالة تلك المعلومات، وقابليتها للتحقق. أما ملائمة المعلومات فإنها تتوقف على توقيت المعلومات، والقيمة التنبؤية لها، والتغذية العكسية [18]، وفي الحقيقة فإن خصائص المعلومات المحاسبية التي أوردتها التوصية ذي العدد (2) (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB, 1984) تشكل إطاراً عاماً لجودة الإبلاغ المالي ومنها يحدد الباحثون المدخل المناسب لتحديد مفهوم الجودة. إلا إن هناك أكثر من مدخل لتحديد مفهوم الجودة في الإبلاغ المالي إذ تعرف بأنها توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية وحماية المستثمرين، أي هناك اتجاهين لتعريف جودة الإبلاغ المالي يتعلق الأول بتلبية احتياجات ومتطلبات مستخدمي التقارير المالية ويحدد مقدار منفعة وفائدة تلك التقارير للمستخدمين ويركز على قرارات توزيع رأس المال، أما الثاني فيرتبط بحماية المستثمرين ويركز على الإفصاح العادل والشامل لحملة الأسهم ويؤكد تقديم معلومات بصيغ متكاملة وكافية، أن المدخلين لا يعدان متناقضين بل يدعم بعضهما الآخر [19]، أن التركيز في الطلب على جودة المعلومات يكون عادة على المستثمرين في الأسهم والسندات، أما بقية مستخدمي التقارير المالية كأصحاب الديون الخاصة والعمالة والحكومة فيمكنهم، عن طريق قنوات اتصال خاصة، الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها لتلبية أغراض الرقابة واتخاذ القرارات الأمر الذي لا يتاح للمستثمرين العاديين في الأسهم

والسندات، كما أن هناك تداخل كبير بين حاجة المستثمرين وحملة الأسهم فحملة الأسهم من غير المديرين هم في الأصل مستثمرين، وبالتالي لا يمكنهم الوصول إلى المعلومات الأساسية التي يطلبونها لاتخاذ القرارات وتسهيل عمليات المراقبة والحوكمة إلا من خلال التقارير المالية، وعرفت جودة الإبلاغ المالي بأنها الجودة في تحسين كفاءة الاستثمار عن طريق الحد من لا تماثل المعلومات من خلال التقليل من لا تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين، وبالتالي يقلل من تكلفة الشركة في جمع الأموال من ناحية والتقليل من لا تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة وبالتالي يقلل من تكلفة المديرين المساهمين ويحسن اختيار المشاريع من ناحية أخرى [20]، ونتيجة لذلك، يمكن للمعلومات التي تعد ذات جودة عالية أن تخفض تكاليف مشكلة الوكالة عن طريق إغلاق فجوة لا تماثل المعلومات التي تحدث بين المساهمين والإدارة [21]، وبالتالي فإن جودة الإبلاغ المالي تعتبر مصدراً هاماً للمعلومات التي يستخدمها المساهمون لمراقبة المديرين، والمساهمة في تفعيل الدور الرقابي لأسواق الأوراق المالية كمصدر هام للمعلومات لشركة معينة، وتحسين كفاءة الاستثمارات من خلال زيادة قدرة المساهمين لمراقبة المديرين وبالتالي تحسين اختيار المشاريع والحد من تكاليف التمويل. وعرفت جودة الإبلاغ المالي بأنها الإبلاغ المالي للمعلومات عن عمليات الشركة ولا سيما التدفقات النقدية المتوقعة، كما هو موضح في بيان مجلس معايير المحاسبة المالية مفاهيم المحاسبة المالية ذي العدد (8) لسنة 2010، التي تنص على أن أحد أهداف الإبلاغ المالي هو إطلاع المستثمرين الحاليين والمحتملين في تقييم التدفقات النقدية المتوقعة للشركة [22]، ويعرف الباحث جودة الإبلاغ المالي "بأنها جودة التقارير المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة حقيقة وعادلة عن المركز المالي ونتيجة النشاط للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة".

ويقترح (Smith) أن تكون الجودة مقومة طبقاً لمعايير مقبولة (متفق عليها) للجدارة وأن لا تقاس الجودة بشكل مباشر، كما لو أنها مجردة، وأن تحديد الجودة لأي شيء قد يتضمن استخدام مقاييس لصفات كثيرة فيها هذه القياسات تعمل كبداية (وكلاء) (proxy) للجودة، لكنها لا تقيس الجودة نفسها [23]. وبالنسبة لقياس الجودة في الإبلاغ المالي ليس هناك مقياس واحد متفق عليه (accepted) عالمياً، لذلك لابد من استخدام أكثر من مقياس لأسباب هي [19]:-

- 1- إن استخدام مقياس واحد من غير المحتمل أن يغطي جميع جوانب جودة الإبلاغ المالي.
 - 2- استخدام مقاييس عديدة يساعد في تعميم نتائجنا .
 - 3- إن استخدام مقياس واحد بعينه يؤدي إلى التجاهل عن النتائج التي تظهرها المقاييس الأخرى لجودة الإبلاغ المالي. لذلك فإن استخدام مقاييس بديلة وعديدة يقلل من احتمال عدم الوصول إلى النتائج .
- وبالنسبة لدراستنا نستخدم مقياسين لجودة الإبلاغ المالي هي:-

- **التحفظ المحاسبي:** يعد التحفظ من المفاهيم المحاسبية المهمة التي تؤثر في وظيفتي القياس والإبلاغ، ونظراً لأهمية هذا المفهوم في الممارسات المحاسبية فقد تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا المفهوم وحاولت التوصل إلى تعريف محدد وواضح للتحفظ، ويعد من المفاهيم المحاسبية التي لها أسس تاريخية في مجال المحاسبة. فالقاعدة التقليدية للتحفظ المحاسبي هو عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة مقابل الاعتراف بالخسائر المتوقعة [24]، ويمكن القول بأن التحفظ يمثل درجة الاختلاف بين الأرباح والخسائر [25]، إذ أن توقع الأرباح يعني الاعتراف بالأرباح قبل أن يكون هناك إيرادات متحققة أو قابلة للتحقق [26]، وأن التحفظ يشجع على الاعتراف بجميع الخسائر التي حدثت والتي من المحتمل أن تحدث وعدم الاعتراف بالمكاسب حتى تتحقق فعلاً [27]، هذا يعني أنه يعترف بالخسائر غير المحققة وإن كان هناك سند ضعيف للتحقق منها في الوقت الذي لا يتم فيه الاعتراف بالأرباح غير المحققة قبل تحققها (Basu, 1997). على سبيل المثال

فإنه إذا استلمت الشركة أخباراً غير جيدة عن تناقص العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ولأجل احتساب مصروف الاندثار السنوي فإن المحاسب مطالب على وفق سياسة التحفظ المحاسبي بحساب الاندثار السنوي وتحمله على قائمة الدخل دفعة واحدة في العام نفسه ثم يعاد حساب مصروف الاندثار في نهاية كل سنة بعد تاريخ هذا الحدث على أساس العمر الإنتاجي المخفض. أما إذا تلقت الشركة أخباراً جيدة عن زيادة العمر الإنتاجي لها فإن المحاسب يحسب مصروف الاندثار للسنة الحالية والسنوات التالية على أساس صافي القيمة الدفترية مقسوماً على العمر المتبقي للموجود (المحدد أساساً) [24]، أن توقع الأرباح يعنى الاعتراف بها قبل توافر الضمان القانوني للأحقية في الحصول على الإيرادات اللازمة لتوليد تلك الأرباح وقبل إمكانية التحقق من تلك الإيرادات وبهذا لا يعني التحقق وجوب الحصول على كافة التدفقات النقدية للإيرادات قبل الاعتراف بها بل يجب أن يكون هناك قابلية للتحقق. وعليه فإن التحفظ المحاسبي هو متطلبات التحقق غير المتماثلة للأرباح والخسائر الاقتصادية، والتحفظ المحاسبي يفرض متطلبات أكثر شدة عند الإبلاغ عن الأرباح منه عند الخسائر والفرق في متطلبات التحقق ناتجة من التوقيت غير المتماثل للإيرادات بمقارنة الأرباح الاقتصادية (الأخبار الجيدة) مقابل الخسائر الاقتصادية (الأخبار غير الجيدة) [28].

- **أدارة الأرباح:** تتناول بعض الأدبيات المحاسبية مفهوم إدارة الأرباح بشكل مرادف لمفاهيم محاسبية أخرى ومنها تمهيد الدخل، والمحاسبة الإبداعية، والإبلاغ المالي المضلل، غير أن الممارسة المحاسبية تشير إلى أن كلاً من هذه المفاهيم أما أنها تمثل مرحلة من مراحل إدارة الأرباح أو أنها تعبر عن هدف واحد من مجموعة أهداف ترمي إليها، إذ يرى 1973 (Beidleman) أن تمهيد الدخل يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل (الموجبة أو السالبة) إلى أدنى حد ممكن وهو بذلك يرتبط بالرغبة ببقاء أرباح الوحدة ضمن حدود معينة عبر السنوات المتتالية بهدف المحافظة على أسعار أسهمها في السوق، أما ممارسات المحاسبة الإبداعية فهي تمثل اختيارات وتطبيقات للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، فضلاً عن الإبلاغ المالي المضلل في أطار تلك المبادئ، وهي بذلك تمثل خطوة نحو إدارة الأرباح وتمهيد الدخل (Amat et al, 1999)، وعلى العكس من ذلك فإن الإبلاغ المالي المضلل لي عبر عن تحريفات متعددة أو حذف مبالغ أو عدم الإفصاح عنها في القوائم المالية لتضليل مستخدمي القوائم المالية [23]، لإدارة الأرباح مفاهيم متعددة الأبعاد فمنها ما يركز في اختيار السياسات المحاسبية فقد عرفت بأنها إمكانية المديرين اختيار السياسات المحاسبية من المبادئ المقبولة عموماً (GAAP)، ومن الطبيعي أن نتوقع بأنه ستختار السياسات لتعظيم المنفعة الشخصية أو لتعظيم قيمة الوحدة [29]، وبعضها يركز على التقديرات المحاسبية إذ عرفت بأنها ممارسات متعددة تقوم بها الإدارة بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية والتلاعب في الأرباح بهدف تحقيق مكاسب خاصة أو تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين [28]، ومنها يركز على جانب الإفصاح إذ عرفت بأنها العمل الذي تقوم به الإدارة للتأثير في البيانات المالية المعلن عنها الذي لن يضيف أية ميزة اقتصادية حقيقية للوحدة الاقتصادية، وقد يكون تأثيره ضاراً فيها في الأمد البعيد [30]، أن التركيز على إدارة الأرباح ناتج من تأثير الإدارة وقدرتها في الوصول إلى قياس معين لأداء الوحدة الاقتصادية وهو البعد الذي يركز على المستحقات من خلال محاولة تسجيل التأثيرات المالية لمعاملات الوحدة الاقتصادية والأحداث والظروف المحيطة بتلك الأحداث في المدة التي حدثت فيها، بغض النظر عما إذا كان النقد قد استلم أو دفع من الوحدة في تلك المدة [31]، وكما عرفت إدارة الأرباح من خلال مشكلات التقارير المالية التي تعزى إلى إدارة الأرباح السيئة من الشركات العامة بأن إدارة الأرباح السيئة تستخدم أشكالاً مختلفة من الحيل لتحريف الأداء المالي الحقيقي للشركة من أجل تحقيق الأهداف المحددة سبفاً [32]، وهو المفهوم الذي يركز على الجانب المتشائم لإدارة الأرباح.

على الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرائق مختلفة، إلا أن هناك اتفاق في إن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة. ولغرض الدراسة يعرف الباحث إدارة الأرباح بأنها " الأخطاء المتعمدة الداخلية أو إغفال الحقائق الجوهرية أو تقديم بيانات محاسبية مضللة من شأنها أن تغير حكم أو قرار القارئ"

ثالثاً: مفهوم القيمة السوقية المضافة: هناك مفاهيم عديدة للقيمة السوقية المضافة إذ تعد من ضمن أكثر الأساليب الحديثة شيوعاً التي تعتمد التقييم الاقتصادي إلى جانب القيمة الاقتصادية المضافة وبالأخص بعدما أصبحت مقاييس الأداء المتعارف عليها غير فعالة في قياس وتقويم الأداء في ظل البيئة الصناعية الحديثة الأمر الذي أدى إلى ضرورة تبني مقاييس ملائمة لدى المستثمرين تمكنهم من التعرف على تحقيق و تعظيم ثروتهم[33]، فهي المؤشر الثاني إلى جانب القيمة الاقتصادية المضافة الذي تم تسويقه من شركة (Stewart, 1991) كمؤشر لتقييم الأداء المالي لشركات الأعمال، فهي أداة لقياس أداء الشركة في لحظة معينة، وهي القيمة الناشئة عن تجاوز القيمة السوقية لرأس المال عن القيمة الدفترية[34]، وهي المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به في الشركات [35]، لذا فهي تعكس حسن إدارة الشركة لرؤوس أموالها على المدى الطويل، وهي تمثل تقييماً شاملاً للأداء منذ إنشاء الشركة وحتى احتساب قيمتها السوقية[36]، فالقيمة السوقية المضافة الموجبة تشير إلى زيادة قيمة الشركة مما يسهم في تعظيم حقوق الأسهم [37]، فالهدف النهائي للشركة هو خلق أكبر قدر ممكن من الثروة لمساهميها[38]، وعرفها (الزبيدي) بأنها الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمره من الملاك والمقرضين [39]، فالقيمة السوقية المضافة (MVA) لا تعكس ثروة حملة الأسهم فقط، بل تعكس أيضاً تقييم سوق رأس المال لصافي القيمة الحالية للمنشأة كلها، وتقييم السوق لصافي القيمة الحالية للمشروعات الاستثمارية الحالية والمتوقعة للمنشأة مستقبلاً، ولذلك فإن القيمة السوقية المضافة تعد بمثابة مقياس جوهري وهام يلخص أداء المنشأة ويوضح مدى نجاحها في توزيع وإدارة وإعادة استثمار مواردها المحدودة والنادرة من أجل تعظيم ثروة حملة الأسهم. واستنتج (Fatemi et al, 2003) من خلال دراسته التطبيقية التي أجريت على عدد من إدارات الشركات المساهمة، أن هناك ارتباط طردي معنوي بين القيمة السوقية المضافة للشركة وما تدفعه لموظفي إدارتها من مكافآت وعلاوات، ويفسر ذلك نجاح MVA في قياسها لوضع الشركات المالي بالنسبة للسوق فالمكافآت المقدمة لموظفي الإدارة ما هي إلا تقديراً لانجازاتهم وحسن أدائهم في المدد السابقة وارتباطها الطردي مع MVA دليل على نجاحها كمؤشر يقيس انجاز الشركة وتحسن أوضاعها المالية بالنسبة للسوق، لذلك تهدف إدارات الشركات إلى رفع قيمة MVA لتعظيم منافعها[40].

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث وعرض النتائج وتحليلها

متغيرات البحث واساليب التحليل: بهدف المحور الحالي عرض متغيرات البحث التطبيقية والمتمثلة بجودة الإبلاغ المالي ومتغير القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة البحث، فضلاً عن عرض وتحليل النماذج المستخدمة في قياس تلك المتغيرات والعلاقة بينهما، وتمهيد بياناتها بغرض تهيئتها لإجراء عملية التحليل (الملاحق من 1- 13):-

1- متغيرات جودة الإبلاغ المالي (المتغير المستقل): احتُسبت جودة الإبلاغ المالي على وفق أنموذجين وهما كالاتي:-
أولاً- التحفظ المحاسبي: احتُسب التحفظ المحاسبي (المستحققات الكلية) بطريقة التدفق النقدي إذ تعد الطريقة الفضلى لقياسها وفق الأنموذج الآتي [41]:-

$$TA_{it} = NIO_{it} - OCF_{it} \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

(TA_{it}): التحفظ المحاسبي (المستحققات الكلية للشركة) (i) في المدة الحالية.

(NIO_{it}): صافي الدخل التشغيلي للشركة (i) في المدة الحالية.

(OCF_{it}): التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في المدة الحالية.

ثانياً- إدارة الأرباح : احتُسبت إدارة الأرباح بطريقة المستحقات الاختيارية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح باستخدام أنموذج (Jones 1991) وكالاتي [42]:-

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it} \dots \dots (2)$$

$$A_{it-1} \quad A_{it-1} \quad A_{it-1}$$

$$NDA_{it} = a_0 + \beta_1 \frac{1}{A_{it-1}} + \beta_2 \Delta REV_{it} + \beta_3 PPE_{it} + E_{it} \dots \dots (3)$$

$$A_{it-1} \quad A_{it-1} \quad A_{it-1}$$

إذ إن:

(DA_{it}): المستحقات الاختيارية للشركة (i) في المدة الحالية.

(NDA_{it}): المستحقات غير الاختيارية (i) في المدة الحالية.

(ΔREV_{it}): تغير إيرادات الشركة (i) في المدة الحالية.

(PPE_{it}): ملكية، معدات، وتجهيزات الشركة (i) في المدة الحالية.

(A_{it-1}): مجموع موجودات الشركة (i) في المدة السابقة.

(E_{it}): الخطأ العشوائي للشركة (i) في المدة الحالية.

2- القيمة السوقية المضافة (المتغير التابع) والنموذج المستخدم: احتُسبت القيمة السوقية المضافة من خلال الفرق بين

القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين وعلى وفق الصيغة الآتية [43]:-

$$MVA = MVE - BVE \dots \dots (4)$$

إذ إن:

(MVA): القيمة السوقية المضافة

(MVE): القيمة السوقية لأسهم الشركة {عدد الأسهم X سعر السهم (سعر الأغلاق)}

(BVE): القيمة الدفترية لحقوق المالكين للشركة.

نتائج تحليل تطبيق نماذج متغيرات جودة الإبلاغ المالي في المصارف عينة البحث: يهدف هذا المحور إلى تطبيق النماذج

المعتمدة في مجال متغيرات جودة الإبلاغ المالي ودراسة تحليل نتائج تطبيق نماذج البحث وكالاتي:-

1- التحفظ المحاسبي: تم تبني الأنموذج المعتمد والموضح أدناه في حساب المستحقات الكلية التي تعد وسيلة من وسائل

التحفظ المحاسبي بالاعتماد على البيانات التي تم أعدادها وتهيئتها في المبحث الأول للمصارف عينة البحث

وللمدة (2011-2005)

$$TA_{it} = NIO_{it} - OCF_{it}$$

تمثل المستحقات الكلية المدى الذي ينحرف فيه صافي الدخل عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكما

يوضحه الجدول (1) لا بد هنا من الإشارة إلى أن زيادة صافي الدخل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل

(انحرافاً موجباً) هذا يعني أن الإيرادات المعترف بها تزيد عن النقد المستحصل وبالتالي يكون أثرها سلبياً في جودة الإبلاغ

المالي، وعلى العكس من ذلك فأن زيادة التدفقات النقدية التشغيلية عن صافي الدخل يدل على (انحراف سالب) أي بمعنى

أن النقد المستحصل يزيد عن الإيرادات المعترف بها بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض

أرباح الشركة المعلن عنها في حين بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة معترف بها، ويكون أثر ذلك ايجابياً في جودة الإبلاغ المالي

وبالعودة الى الجدول (1) نلاحظ أن عدد الحالات التي تدل على وجود مستحقات كلية ذات (انحراف سالب) هي (20) حالة يزيد فيها النقد المستحصل عن الإيرادات المعترف بها أما المستحقات الكلية ذات الانحراف الموجب فقد بلغت (15) حالة هذا يعني أن الإيرادات المعترف بها تزيد عن النقد المستحصل، مما يدل على وجود تذبذب في الدخل التشغيلي والتدفق النقدي التشغيلي للمصارف خلال المدة قيد البحث.

إذ يبين الجدول بأن مصرفي (الشرق الأوسط و بابل) تكون مستحقاتها الكلية الأفضل مقارنةً في المصارف الأخرى (عينة البحث) إذ يظهر المصرفان في (5) حالات ذات انحراف سالب و(2) حالة ذات انحراف موجب خلال سنوات البحث إذ بلغ أفضل انحراف سالب لمصرف الشرق الأوسط (-21683) في سنة/2007 أما مصرف بابل فأن أفضل انحراف سالب بلغ (-11125) خلال سنة/2005. وأن مصرفي (التجاري العراقي والخليج التجاري) يظهر في (3) حالات تكون فيها مستحقاتها الكلية ذات انحراف سالب و(4) حالات ذات انحراف موجب إذ أن أفضل انحراف سالب للمصرف التجاري العراقي بلغ (-31415) خلال سنة/2010 أما مصرف الخليج التجاري فأن أفضل انحراف سالب له كان في سنة/2009 وبلغ (-26830). أما مصرف الائتمان العراقي فأن مستحقاته الكلية ظهرت في (4) حالات ذات انحراف سالب (3) حالات ذات انحراف موجب خلال سنوات البحث وأن أفضل انحراف سالب كان في سنة/2006 وبلغ (-15006).

جدول (1) التحفظ المحاسبي(المستحقات الكلية) للمصارف عينة البحث لمدة (2005-2011)(المبالغ بملايين)

المصرف	السنة التفاصيل	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجاري العراقي	NIO	2562	2185	2550	5301	4074	1889	6576
	OCF-	4974	-570	-13282	27092	-19819	33304	3456
	$TA_{it} =$	-2412	2755	15832	-21791	23893	-31415	3120
الشرق الأوسط	NIO	13255	5487	20249	15648	11646	9667	21663
	OCF-	33692	423	41932	37053	-39050	20768	31966
	$TA_{it} =$	-20374	5064	-21683	-21405	50696	-11101	-10303
الائتمان العراقي	NIO	6613	14650	2244	19339	9050	9888	1906
	OCF-	4579	29656	14901	22555	10719	5892	14905
	$TA_{it} =$	2034	-15006	7540	-3216	-1669	3996	-12999
بابل	NIO	3025	3593	4788	6709	4392	3687	6124
	OCF-	14150	11492	7768	10097	332	4505	-14655
	$TA_{it} =$	-11125	-7899	-2980	-3388	4060	-818	20779
الخليج التجاري	NIO	1503	2786	5012	15585	8336	6360	12878
	OCF-	-8574	20920	1787	-5122	35166	11643	5957
	$TA_{it} =$	10077	-18134	3225	20707	-26830	-5283	6921
متوسط (TA_{it}) في السنة		-4360	-6649	3868	-5819	10030	-8924	1504

(TA_{it}) : المستحقات الكلية (NIO) : صافي الدخل التشغيلي(OCF) : التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والبيانات المالية للمصارف أعلاه [44]

2- **إدارة الأرباح:** تم تبني الأنموذج المعتمد والموضح أدناه في حساب المستحقات الاختيارية التي تعد وسيلة من وسائل إدارة الأرباح بالاعتماد على البيانات التي تم أعدادها وتهيئتها في المبحث الأول للمصارف عينة البحث للمدة (2005-2011).

$$DA_{it} = \frac{TA_{it} - NDA_{it}}{A_{it-1} A_{it-1} A_{it-1}}$$

وبين الجدول (2) المستحقات الاختيارية من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية ونلاحظ أن عدد الحالات التي تكون فيها الشركات غير ممارسة لإدارة الأرباح أي إن المستحقات الاختيارية تحمل إشارة سالبة هي (13) حالة وعدد الحالات التي تكون فيها الشركات ممارسة لإدارة الأرباح في حالة المستحقات الاختيارية تحمل إشارة موجبة (22) حالة خلال المدة قيد البحث. مما يدل على أن المصارف عينة البحث تمارس إدارة الأرباح وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على جودة الإبلاغ المالي. إذ يبين الجدول بأن مصرف الشرق الأوسط يعد الأفضل مقارنة بالمصارف الأخرى (عينة البحث) كون مستحقاته الاختيارية تظهر بإشارة سالبة في (4) حالة حيث بلغت (-0.004، -0.026، -0.044، -0.001) خلال السنوات (2006، 2007، 2008، 2010) على التوالي. وبإشارة موجبة في (2) حالة خلال سنوات (2005، 2009، 2011) وبلغت (0.019، 0.035، 0.020) على التوالي. ويعد مصرف الائتمان العراقي أكثر المصارف ممارسة لإدارة الأرباح كون جميع مستحقاته الاختيارية تظهر بقيمة سالبة مقارنة بالمصارف الأخرى عينة البحث.

جدول (2) إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) للمصارف عينة البحث للمدة (2005-2011)

السنة المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجاري العراقي	-0.013	0.004	0.065	-0.104	0.014	-0.073	0.104
الشرق الأوسط	0.019	-0.004	-0.026	-0.044	0.035	-0.001	0.020
الائتمان العراقي	0.129	0.101	0.153	0.119	0.099	0.134	0.150
بابل	0.009	-0.010	0.031	-0.048	0.002	-0.031	0.045
الخليج التجاري	0.131	-0.424	-0.082	0.054	-0.016	0.145	0.190
متوسط القيم	0.055	-0.067	0.028	-0.005	0.027	0.035	0.102

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

نتائج تحليل تطبيق معادلة حساب القيمة السوقية المضافة في المصارف عينة البحث: وفي هذا الإطار فقد واحتسبت القيمة السوقية المضافة لكل مصرف من المصارف عينة البحث للمدة (2005-2011) من خلال تطبيق المعادلة أدناه والتي أعدت بياناتها في المبحث الأول:-

$$MVA = MVE - BVE$$

وكانت نتائج التطبيق كما يوضحها الجدول (3) إذ نلاحظ وجود تنذب في القيمة السوقية المضافة خلال سنوات البحث وهذا ما يؤثر سلباً في الأداء الضعيف للمصارف إذ أن أعلى قيمة حققها مصرف الائتمان العراقي إذ بلغت (468749) خلال سنة/ 2005 وأدنى قيمة يحققها مصرف بابل خلال سنة/ 2006 وبلغت (29999) مقارنة بالمصارف عينة البحث. وإن أغلب المصارف نلاحظ أن أدائها في حالة انخفاض خلال سنوات 2006 و2007 ومن ثم تبدأ بالارتفاع خلال سنوات 2008 و2009 ثم تنخفض خلال سنة/ 2010 ومن ثم ترتفع خلال سنة/ 2011.

جدول (3) القيمة السوقية المضافة للمصاريف عينة البحث للمدة (2005-2011) (المبالغ بالملايين)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المصرف							
التجاري العراقي	119999	77999	80999	68999	86999	83398	126999
الشرق الأوسط	380249	48599	77498	90298	142999	72599	191999
الائتمان العراقي	468749	262499	17998	199499	288999	244999	359998
بابل	37499	29999	37499	34499	87499	43499	80999
الخليج التجاري	70554	30163	33515	36248	89999	51290	57559
متوسط القيم	215410	89852	49502	85909	139299	99157	163511

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والبيانات المالية للمصارف أعلاه [44]

تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: ناقش في هذا المحور نتائج اختبار العلاقة الإحصائية بين متغيرات جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة إذ تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان (spearman) لمعرفة نوع العلاقة بين متغيرات البحث في المصارف المبحوثات للمدة (2005-2011) فضلاً عن تحديد قيمة الـ (significant) ومختصرها (sig) والتي تستخدم لمعرفة مستوى معنوية الارتباط، فإذا كانت قيمتها أقل من (0.05) دل ذلك على معنوية الارتباط، وعلى أساس ذلك فقد تمت خطوات الاختبار من خلال المحاور الآتية:-

1- **تحليل علاقة الارتباط بين التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) والقيمة السوقية المضافة:** يوضح الجدول (4) طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرين للمصارف عينة البحث وكانت نتائج التحليل كالآتي:-

جدول (4) علاقة التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) والقيمة السوقية المضافة

المتغير	معامل الارتباط R	درجة الدلالة sig	معنوية العلاقة
التجاري العراقي	0.186	0.690	غير معنوية
الشرق الأوسط	-0.138	0.768	غير معنوية
الائتمان العراقي	-0.365	0.421	غير معنوية
بابل	0.801	0.030	معنوية
الخليج التجاري	-0.354	0.436	غير معنوية
الإجمالي	0.106	0.545	غير معنوية

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

يتضح من خلال الجدول الأنف الذكر وجود علاقة بين متغير التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية المضافة للمصارف (التجاري العراقي، وبابل) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط R (0.186، 0.801) وهذه العلاقة تكون غير معنوية بالنسبة للمصرف التجاري العراقي كون درجة الدلالة زادت عن (0.05) للمصرف وتكون العلاقة معنوية لمصرف بابل إذ بلغت درجة الدلالة (0.030)، ولا توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية المضافة لكل من

المصارف (الشرق الأوسط، والائتمان العراقي، والخليج التجاري) عند مستوى دلالة (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط للمصارف (-0.138، -0.365، -0.354) على التوالي. وعلى المستوى الإجمالي للعينة المبحوثة فلا توجد علاقة ارتباط معنوية بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية المضافة بمعامل ارتباط بلغ (0.106) ومستوى معنوية (0.545).

2- تحليل علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) والقيمة السوقية المضافة: يوضح الجدول (5) طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرين للمصارف عينة البحث وكانت نتائج التحليل كالآتي:-

جدول (5) علاقة إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) والقيمة السوقية المضافة

معنوية العلاقة	درجة الدلالة Sig	معامل الارتباط R	التفاصيل المصرف
غير معنوية	0.186	0.565	التجاري العراقي
غير معنوية	0.232	0.519	الشرق الأوسط
غير معنوية	0.627	-0.225	الائتمان العراقي
غير معنوية	0.305	0.455	بابل
غير معنوية	0.298	0.460	الخليج التجاري
معنوية	0.028	0.372	الإجمالي

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ من خلال الجدول الأنف الذكر وجود علاقة معنوية بين متغير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) والقيمة السوقية المضافة إلا إنها ضعيفة للمصارف (التجاري العراقي، والشرق الأوسط، وبابل، والخليج التجاري) وهي غير معنوية لان درجة الدلالة زادت عن (0.05) لهذه المصارف. باستثناء مصرف الائتمان العراقي إذ لا توجد علاقة معنوية بين متغير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) والقيمة السوقية المضافة بقيمة معامل ارتباط R بلغ (-0.225). وعلى المستوى الإجمالي للعينة المبحوثة نلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) والقيمة السوقية المضافة بمعامل ارتباط بلغ (0.372) ومستوى معنوية (0.028).

3- تحليل علاقة الارتباط بين جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة: يبين الجدول (6) تحليل طبيعة العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة وكانت نتائج التحليل للمصارف عينة البحث كالآتي :-

جدول (6) علاقة جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة

معنوية العلاقة	درجة الدلالة Sig	معامل الارتباط R	التفاصيل المصرف
غير معنوية	0.316	0.662	التجاري العراقي
غير معنوية	0.151	0.782	الشرق الأوسط
غير معنوية	0.733	0.380	الائتمان العراقي
غير معنوية	0.125	0.804	بابل
غير معنوية	0.094	0.833	الخليج التجاري
معنوية	0.029	0.446	الإجمالي

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

يتضح من خلال الجدول الألف الذكر وجود علاقة بين متغير جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة لجميع المصارف وهي غير معنوية لان درجة الدلالة زادت عن (0.05). وعلى المستوى الإجمالي للعينة المبحوثة نلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة بمعامل ارتباط بلغ (0.446) ومستوى معنوية (0.029) وهي أقل من (0.05).

تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع واختبار فرضيات البحث: وفي هذا الإطار وبعد تهيئة البيانات الخاصة لكل من متغيرات جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية المضافة بغرض تطبيق الارتباط والانحدار الخطي لاختبار فرضية البحث الرئيسية والمتمثلة "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث المدرجة في السوق المالي العراقي، وعلى أساس ذلك فقد تمت خطوات الاختبار من خلال المحاور الآتية وبما يتفق وفرضيات البحث الفرعية :-

1- **تحليل علاقة التأثير بين التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) والقيمة السوقية المضافة:** استخدمت معادلة الانحدار الخطي لتحديد طبيعة تأثير التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) في القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة البحث وكانت النتائج موضحة في الجدول (7):-

جدول (7) تأثير التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) في القيمة السوقية المضافة

التفاصيل اسم المصرف	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	معنوية العلاقة
التجاري العراقي	0.034	0.211	0.423	2.015	0.179	6.61	غير معنوية
الشرق الأوسط	0.019	-0.611	-0.311		0.097		غير معنوية
الائتمان العراقي	0.133	-6.007	-0.876		0.768		غير معنوية
بابل	0.642	1.815	2.992		8.951		معنوية
الخليج التجاري	0.125	-0.468	-0.847		0.717		غير معنوية
الإجمالي	0.011	-0.720	-0.611	1.697	0.373	4.17	غير معنوية

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

يتضح من خلال الجدول الأنف الذكر عدم وجود أي تأثير معنوي لمتغير التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) في القيمة السوقية المضافة بالاعتماد على المقارنة بين قيمة F المحسوبة لكل مصرف من مصارف العينة وقيمة F الجدولية التي بلغت (6.61) عند مستوى معنوية (0.05) إذ أن F المحسوبة لجميع المصارف هي أصغر من F الجدولية باستثناء مصرف بابل إذ بلغت قيمة F المحسوبة (8.951) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (6.61) بدرجة تفسيرية R^2 بلغت (64%).

وعلى المستوى الإجمالي ومن خلال معطيات الجدول (17) استخلصت النتائج الآتية:-

1- بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.011$)، مما يعني إن مقدار ما يفسره تأثير المتغير المستقل التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) يشكل نسبة (1%) من المتغير التابع القيمة السوقية المضافة. أما باقي التأثير فسببه عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج الحالي للبحث.

2- تشير قيمة (F) المحسوبة البالغة ($F=0.373$) ، بأنها أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.17) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) في القيمة السوقية المضافة.

3- يتبين من الجدول بأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة ($t=-0.611$) هي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (1.697) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يعني عدم إمكانية قياس علاقة تأثير التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) في القيمة السوقية المضافة.

4- بلغت قيمة معامل الانحدار (β) سالبة الاتجاه ($\beta=-0.720$)، والتي تعني إن كل تغير بمقدار (1) في المتغير المستقل التحفظ المحاسبي (المستحقات الكلية) يؤدي إلى تغير مقداره (-0.720) في القيمة السوقية المضافة.

بناءً على ما تقدم، نرفض الفرضية البديلة $H1-A$ ونقبل فرضية العدم $H0-A$ والتي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في القيمة السوقية المضافة".

2- تحليل علاقة التأثير بين إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) والقيمة السوقية المضافة: استخدمت معادلة

الانحدار الخطي لتحديد طبيعة تأثير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة البحث وكانت النتائج موضحة في الجدول (8):-

جدول (8) تأثير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في القيمة السوقية المضافة

معنوية العلاقة	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	معامل الانحدار β	معامل التحديد R^2	التفاصيل المصرف
غير معنوية	6.61	2.344	2.015	1.531	172829.1	0.319	التجاري العراقي
غير معنوية		1.848		1.359	2157831	0.270	الشرق الأوسط
غير معنوية		0.267		-0.517	-1460420	0.051	الائتمان العراقي
غير معنوية		1.305		1.142	328793.7	0.207	بابل
غير معنوية		1.349		1.160	48119.208	0.212	الخليج التجاري
معنوية	4.17	5.288	1.697	2.299	383073.8	0.138	الإجمالي

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

ويتضح من خلال الجدول الأتف الذكر بالاعتماد على المقارنة بين قيمة F المحسوبة لكل مصرف من مصارف العينة وقيمة F الجدولية التي بلغت (6.61) عند مستوى معنوية (0.05)، إذ لم يكن أي تأثير معنوي لمتغير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في القيمة السوقية المضافة، وبالاعتماد على قيمة R^2 والتي تبين درجة تفسير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) للتغير الحاصل في القيمة السوقية المضافة وبما أن علاقة التأثير غير معنوية في جميع مصارف العينة المبحوثة فإن نسب التفسير تكون قليلة حيث أن أعلاها في المصرف التجاري العراقي أذ بلغت (31%) فيما كانت أدنى نسبة في مصرف الائتمان العراقي (5%).

وعلى المستوى الإجمالي ومن خلال معطيات الجدول (18) استخلصت النتائج الآتية:-

1- بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.138$)، مما يعني إن مقدار ما يفسره تأثير المتغير المستقل إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) يشكل نسبة (14%) من المتغير التابع القيمة السوقية المضافة. أما باقي التأثير فسببه عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج الحالي للبحث.

2- تشير قيمة (F) المحسوبة والمستخرجة من جدول (ANOVA) والبالغة ($F=5.288$)، بأنها أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.17) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي لإدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في القيمة السوقية المضافة.

3- يتبين من الجدول بأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة ($t=2.299$) هي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.697) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا ما يؤكد الأهمية النسبية لإدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في نموذج البحث الحالي، مما يعني إمكانية قياس علاقة تأثير إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في القيمة السوقية المضافة.

4- بلغت قيمة معامل الانحدار (β) الموجبة الاتجاه ($\beta=383073.8$)، والتي تعني إن كل تغير بمقدار (1) في المتغير المستقل إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) يؤدي إلى تغير مقداره (383073.8) في القيمة السوقية المضافة.

بناءً على ما تقدم، نرفض فرضية العدم H_0-B ونقبل الفرضية البديلة H_1-B والتي مفادها "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) في القيمة السوقية المضافة".

3- تحليل العلاقة التآثرية بين جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة: استخدمت معادلة الانحدار الخطي لتحديد طبيعة تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة البحث وكانت النتائج موضحة في الجدول (9):-

جدول (9) تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة

معنوية العلاقة	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة		معامل الانحدار β		معامل التحديد R^2	التفاصيل المصرف
				التحفظ المحاسبي	إدارة الأرباح	التحفظ المحاسبي	إدارة الأرباح		
غير معنوية	6.94	1.556	2.132	-0.918	1.693	-0.580	288273.5	0.438	التجاري العراقي
غير معنوية		3.146		-1.875	2.469	-3.299	4068719	0.611	الشرق الأوسط
غير معنوية		0.337		-0.661	-0.227	-5.366	-725557.6	0.144	الائتمان العراقي
غير معنوية		3.651		2.228	0.225	1.728	55624.329	0.646	بابل
غير معنوية		4.525		-2.506	2.723	-1.072	92128.680	0.693	الخليج التجاري
معنوية	3.32	3.971	1.697	-1.557	2.738	-1.784	474680.3	0.199	الإجمالي

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

ويتضح من خلال الجدول الألف الذكر بالاعتماد على المقارنة بين قيمة F المحسوبة لكل مصرف من مصارف العينة وقيمة F الجدولية التي بلغت (6.61) عند مستوى معنوية (0.05)، وبما أن قيمة F المحسوبة ولجميع المصارف أصغر من قيمة F الجدولية وبالتالي لم يكن أي تأثير معنوي لمتغير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة، وباعتماد على قيمة R^2 والتي تبين درجة تفسير جودة الإبلاغ المالي للتغير الحاصل في القيمة السوقية المضافة إذ بلغت (69%)، (0.65%، 0.61%، 0.43%، 0.14%) للمصارف (الخليج التجاري، وبابل، والشرق الأوسط، والتجاري العراقي، والائتمان العراقي) على التوالي.

وعلى المستوى الإجمالي ومن خلال معطيات الجدول (19) استخلصت النتائج الآتية:-

1- بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.199$)، مما يعني إن مقدار ما يفسره تأثير المتغير المستقل جودة الإبلاغ المالي يشكل نسبة (20%) من المتغير التابع القيمة السوقية المضافة. أما باقي التأثير فسببه عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج الحالي للبحث.

2- تشير قيمة (F) المحسوبة البالغة ($F = 3.971$)، بأنها أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.32) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي لجودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة.

3- يتبين من الجدول بأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة ($t = 2.738$) بالنسبة لمتغير إدارة الأرباح هي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.697) وقيمة (t) المحسوبة لمتغير التحفظ المحاسبي والبالغة ($t = -1.557$) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا ما يؤكد الأهمية النسبية لإدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) مقارنة بالتحفظ المحاسبي في نماذج البحث الحالي.

بناءً على ما تقدم، نقبل فرضية البحث الرئيسة والتي مفادها "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة".

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

- يتناول هذا المبحث عرض أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في جانبه النظري والتطبيقي:-
- 1- أن الإبلاغ المالي هو جزء مهم من المحاسبة بل يعدّ البعض المحاسبة نفسها إذ إن القياس والإفصاح تمثل جناحي الإبلاغ الذي يصل بها إلى هدفه، وأن البحث والدراسة فيه هو بحث في المحاسبة.
 - 2- تزداد فاعلية الإبلاغ المالي من خلال فحص أهداف وحاجات مستخدمي التقارير المالية وإذ كان هدف البقاء والديمومة هدف معاصر للشركات فضلاً عن النمو فإن تلك الأهداف يمكن قياسها بواسطة الإبلاغ المالي الفعال والملائم.
 - 3- هناك العديد من الفروض الموضوعية لتفسير اختيار الإدارات للسياسات المحاسبية المتحفظة في إطار طبيعة الإبلاغ المالي وجودته ما بين استحكام الإدارة وتحكمها وبين تقارب المصالح بينها وبين حملة الأسهم الآخرين.
 - 4- تخدم إدارة الأرباح الإدارة الداخلية ولا تخدم مستخدم القوائم المالية لأنها تسعى إلى تحقيق مصالح الإدارة الداخلية وإن كان على حساب مستخدم القوائم، أما تخفيض الدخل بغرض فرض الضرائب أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وبذلك تخفيض التقلبات الحادة في مستوى الربح وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح.
 - 5- تُعد القيمة السوقية المضافة من أقوى المؤشرات تنبؤاً بعوائد الأسهم المستقبلية، إذ إن هذا المعيار يعطي تقييماً أكثر موضوعية للأداء من المعايير المحاسبية التقليدية، ولا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم، بل يعكس أيضاً تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة.
 - 6- لم يسهم التحفظ المحاسبي من خلال نتائج المقياس المطبق (المدخل المستند للمستحقات الكلية) في تحسين جودة الإبلاغ المالي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 - 7- معظم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) وهذا ما تم ملاحظته من خلال عدد الحالات التي تظهر فيها إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية) بإشارة موجبة للمصارف عينة البحث.
 - 8- أثبتت نتائج اختبار الفرضيات أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة " مما يعني بأن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تقدم معلوماتها المالية بإطار نظمها الخاصة بالإبلاغ المالي بصورة ذات جودة عالية أثرت بشكل ايجابي في القيمة السوقية المضافة.

ثانياً: التوصيات:

- من خلال ما أفرزته الاستنتاجات السابقة توصل إلى البحث التوصيات الآتية:-
- 1- على الجهات المعنية المهتمة بالمحاسبة الاهتمام الكبير بالإبلاغ المالي إذ أن الاهتمام به يعزز ثقة المستخدمين لمهنة المحاسبة بشكل عام والقوائم المالية كمنتج محاسبي بشكل خاص.
 - 2- يوصي الباحث بزيادة الاهتمام بدراسة مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية (اعتماد مدخل المستخدم في وضع المعايير المحاسبية) ولا سيما بالشكل الذي تقلص فجوة لا تماثل المعلومات بينهم وبين إدارات الشركات الفئات التي تزيد القيمة الاقتصادية للشركات عبر تلبية احتياجاتهم من البيانات والمعلومات المالية.

- 3- يوصي الباحث بتحقيق الإبلاغ المالي الملائم والجيد بما يحقق تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم، بما يسهم بتقييد السلوك النفعي للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية.
- 4- على واضعي السياسات المحاسبية زيادة المتطلبات الخاصة بالتغيرات في السياسات والطرائق المحاسبية وذلك من خلال إفصاحات تفصيلية بالجدول الملحق للقوائم المالية تبين التغير في أرصدة الحسابات وأية أساليب إفصاح أخرى.
- 5- على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق التوجه نحو استخدام معيار القيمة السوقية المضافة كأحد معايير تقييم الأداء الشامل للشركة في الأجل الطويل، كونه يعكس حسن إدارة المصرف لموارده المالية على المدى الطويل.
- 6- إجراء مزيد من الأبحاث لرصد تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الإبلاغ المالي لدعم أو تعديل نتائج هذا البحث باستخدام مقاييس التحفظ الأخرى (مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ومؤشر نقاط التحفظ، وغيرها من المقاييس).
- 7- يجب العمل على زيادة الإفصاحات في تقرير مجلس الإدارة وتفعيل دور أعضائها بما يؤهلهم للقيام بالواجبات المنوطة بهم نحو الكشف عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح والحد منها.
- 8- من أجل أن تكون التقارير التي تقدمها الشركات في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الإبلاغ المالي مفيدة لمستخدميها فلا بد من جودة (درجة عالية من التحفظ المحاسبي وعدم ممارسة لإدارة الأرباح) إبلاغ مالي جيدة.
- 9- ينبغي الاهتمام بمقاييس الأداء وتطويرها بين مدة وأخرى وربطها دائماً بالمتغيرات البيئية التي تؤثر في نتائج الأداء في الأجل القصير والأجل الطويل لأن ذلك من شأنه تحفيز المديرين على تحقيق التوازن بين الأهداف التشغيلية قصيرة الأجل والأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل.

المصادر:

- 1- عيسى، سيروان كريم، "أثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الإبلاغ المالي على أسعار الأسهم السوقية للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية"، بحث في كلية الإدارة واقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
- 2- صالح، عمار عبد القادر، "لور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري- دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
- 3- السليحات، زاهر عبد الفتاح عطا، "أثر الأدوات الداخلية لحكومة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الأعمال، في جامعة عمان العربية، 2012.
- 4- Beuselinck, Christof. Manigart, Sophie, "Financial Reporting Quality in Private Equity Backed Companies: The Impact of Ownership Concentration", *Faculteit Economie Bedrijfskunde*, 2005.
- 5- Shoorvarzy, Mohammad Reza, Shiri, Mahmoud Mousavi, Kholousi, Abolfazl, "A Study of Impact of Accounting Quality on Cash Flow Investment Sensitivity" *World Applied Sciences Journal* 16 (1): 141-146, 2012.
- 6- Lewis, Richard. Pen drill, dared, "Advanced Financial Accounting", 1987.
- 7- Bodnar, George, H. Hopwood, William, S., "Accounting Information Systems", Hall Inc, United States of America, 1993.
- 8- Henderson, Scott, et al, "Financial Accounting Theory", 5th edition, Longman Cheshire, 1992.

- 9- الشمري، حيدر كاظم علون، "دراسة للإبلاغ المالي الحكومي المركزي والإدارات المحلية، أنموذج مقترح باستخدام مدخل القرار"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2003.
- 10- Meigs, Robert E. and Others, "Accounting The Basis For Business Decisions ", 10thed N. Y, Mc. Graw – Hill, Co. Inc, 1996.
- 11- الجبوري، أسماء زيدان، "مدى كفاية التقارير المالية المرحلية الحالية في الإبلاغ المالي عن أداء الوحدات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002.
- 12- Hendriksen, Eldon. Van Breda, Michael F, "Accounting Theory", 5th edition, Richard D. Irwin, INC, USA, 1992.
- 13- Jen Kiss, A. M, "A program of Research for Investigating Management Information Systems", Ally & Co. N. Y, 1994.
- 14- Wolk, Harry. Dodd, James. Tearney, Michael , "Accounting Theory", South-Western, United States of America, 2004.
- 15- العاني، معاوية كريم، "أثر الإطار الثقافي في نظام الإبلاغ المالي العراقي حالة دراسية"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2004.
- 16- المعيني، سعد سلمان، "المدخل الاقتصادي نظرية المحاسبة ودورها في صياغة أنموذج توافقي بين المحاسبة الجزئية والمحاسبة الكلية"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
- 17- الزبيدي، علي نعيم جاسم، "إمكانية الاستفادة من إدارة الجودة الشاملة في تقييم الشركات الصناعية"، دكتوراه محاسبة قانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2008.
- 18- أبو الخير، مدثر طه، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، بحث في كلية التجارة، جامعة طنطا، 2008.
- 19- Chen, Feng. Kristian Hope Ole. Qingyuan Li. Wang Xin, "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Private Firms in Emerging Markets", *Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1635425>*, 2010.
- 20- Verdi, Rodrigo S., "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency", *The Wharton School, University of Pennsylvania*, 2006.
- 21- Alzoubi, Ibraheem Saleem Salem, "Board Characteristics and Financial Reporting Quality among Jordanian Listed Companies: Proposing Conceptual Framework", *School of Accountancy, College of Business, Universiti Utara Malaysia*, 2012.
- 22- McDermott, Katie, "Financial Reporting Quality and Investment in Corporate Social Responsibility", *Doctoral Candidate, Kenan-Flagler Business School, The University of North Carolina at Chapel Hill*, 2011.
- 23- الساكني، وسن يحيى أحمد، "إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
- 24- Basu, Sudipta, "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", *Journal of Accounting & Economics*, (Vol. 24), PP 3 – 37, 1997.
- 25- Jing, Zhou, "Earning Quality, Analysts, Institutional and Stock Price Synchronicity", A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of philosophy, The Hong polytechnic University School of Accounting and finance, 2007 .
- 26- Sadidi, Mehdi. Saghafi, Ali. Ahmadi, Shahin, "Accounting Conservatism and the Effects of Earning Quality on the Return of Assets and Stock Return", *Allameh Tabatabai University*, 2011.
- 27- Chambers, "An Accounting Thesaurus", 500 Years of Accounting, Elsevier Science, 1995.

- 28- Ahrens, kauffran Bianca, "capital market implication of earnings quality ", 2010.
- 29- Scott, B. Jacobson and M.K. Pitman, "Auditors and Earnings Management "Available From: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085_002.htm. 2005.
- 30- Merchant, K.A., and Rockness, J," The ethics of managing earnings: an empirical investigation", *Journal of Accounting public policy* , vol.32 ,1994.
- 31- بلقاوي، أحمد، "النظرية المحاسبية الجزء الأول"، ترجمة رياض العبد الله، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.
- 32- Mulford, Comiskey. Charles W. Eugene E. "The Financial Numbers Games", *John Wiley & Sons, INC. Canada print he united states of America*, 2002.
- 33- الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة"، الطبعة الأولى، الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 34-Gupta, Arindam. Kundu, Debashis, "enhancing profitability and shareholder value through merger –a case study of ICICI bank", *Vidyasagar University Journal of Commerce*, March, Vol. 13 . 2008.
- 35- Joshi, Sanjay Satyanarayan, "Relationship Between EVA,MVA and other Accounting Measures of Fertilizer Companies in India", *International Journal of Research in IT & Management* <http://www.Mairec.org>. 2011.
- 36-Koch, T.W. Scott, M.S. "Bank Management, Analyzing Bank Performance", 5th Ed., McGraw-Hill, New York, 2005.
- 37-Griffith, John.M, "EVA and stock performance, Journal of Investing", Vol. 15, No. 2: pp. 75-78, 2006.
- 38-Tan,Qing- mei,Zhang,Na&Ma,Ming-ze , "Empirical Investigation on EVA and Accounting performances Measures: Evidence from China Stock Market",www.ieeexplore.ieee.org. 2011.
- 39- الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة"، الطبعة الثانية، الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 40- Fatemi, A. Desai, A. Katz, J. P, "Wealth Creation and Managerial Pay: MVA and EVA as Determinants of executive Compensation",*Global Finance Journal*, 14. 159-179, 2003.
- 41-Jain, Pankaj K. Rezaee, Zabihollah, "THE SARBANES-OXLEY ACT OF 2002 AND ACCOUNTING CONSERVATISM",*Social Science research network*, 2004.
- 42- Choi, Tae Hee. Pae, Jinhan, "Business Ethics and Financial Reporting Quality: Evidence from Korea", *Journal of Business Ethics* 103:403–427, 2011.
- 43- Brigham, E F. Ehrhardt, M C, "fundamentals of financial management" 13th Edition, Harcourt, Inc, Orlando, Florida, 2011.
- 44- التقارير السنوية، سوق العراق للأوراق المالية، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.

ملحق (1) عناصر معادلة الانحدار لإدارة الأرباح للمصرف التجاري العراقي للمدة (2005-2011)

التفاصيل السنة	$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$	$\frac{\Delta REV}{A_{it-1}}$	$\frac{PPE}{A_{it-1}}$
2005	- 0.033	0.025	0.044
2006	0.017	0.046	0.019
2007	0.096	0.058	0.018
2008	-0.102	0.020	0.028
2009	0.117	-0.047	0.138
2010	-0.151	-0.007	0.007
2011	0.015	-0.014	0.007

ملحق (2) عناصر معادلة الانحدار لإدارة الأرباح لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2005-2011)

$\frac{PPE}{A_{it-1}}$	$\frac{\Delta REV}{A_{it-1}}$	$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$	التفاصيل السنة
0.066	0.114	-0.116	2005
0.065	-0.038	0.016	2006
0.084	0.070	-0.072	2007
0.089	0.013	-0.053	2008
0.082	-0.014	0.089	2009
0.106	-0.007	-0.020	2010
0.114	0.025	-0.018	2011

ملحق (3) عناصر معادلة الانحدار لإدارة الأرباح لمصرف الائتمان العراقي للفترة (2005-2011)

$\frac{PPE}{A_{it-1}}$	$\frac{\Delta REV}{A_{it-1}}$	$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$	التفاصيل السنة
0.088	0.272	0.074	2005
0.010	0.103	-0.070	2006
0.005	0.009	0.021	2007
0.005	0.003	-0.009	2008
0.005	-0.040	-0.005	2009
0.004	-0.011	0.011	2010
0.002	0.030	-0.002	2011

ملحق (4) عناصر معادلة الانحدار لإدارة الأرباح لمصرف بابل للفترة (2005-2011)

$\frac{PPE}{A_{it-1}}$	$\frac{\Delta REV}{A_{it-1}}$	$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$	التفاصيل السنة
0.063	0.042	-0.0286	2005
0.035	0.007	-0.113	2006
0.049	0.037	-0.040	2007
0.095	0.042	-0.041	2008
0.117	0.007	0.033	2009
0.115	0.009	-0.005	2010
0.133	0.017	0.103	2011

ملحق (5) عناصر معادلة الانحدار لإدارة الأرباح لمصرف الخليج التجاري للفترة (2005-2011)

$\frac{PPE}{A_{it-1}}$	$\frac{\Delta REV}{A_{it-1}}$	$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$	التفاصيل السنة
0.320	0.144	0.666	2005
0.148	0.056	-0.396	2006
0.093	0.076	0.039	2007
0.073	0.112	0.146	2008
0.068	-0.028	-0.112	2009
0.075	-0.003	-0.020	2010
0.076	0.026	0.025	2011

ملحق (6) عناصر معادلة القيمة السوقية المضافة للمصرف التجاري العراقي للفترة (2005-2011)

$=MVA$ (مليون)	BVE (	MVE (مليون)	التفاصيل السنة
119999	1.044	120000	2005
77999	1.063	78000	2006
80999	1.088	81000	2007
68999	1.118	69000	2008
86999	1.403	78000	2009
83398	1.580	83000	2010
126999	1.352	127000	2011

ملحق (7) عناصر معادلة القيمة السوقية المضافة لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2005-2011)

$=MVA$ (مليون)	BVE (	MVE (مليون)	التفاصيل السنة
380249	1.190	380250	2005
48599	1.352	48600	2006
77498	1.627	77500	2007
90298	1.520	90300	2008
142999	1.373	14300	2009
72599	1.274	72600	2010
191999	1.379	19200	2011

ملحق (8) عناصر معادلة القيمة السوقية المضافة لمصرف الائتمان العراقي للفترة (2005-2011)

التفاصيل السنة	MVE (مليون)	(BVE)	=MVA (مليون)
2005	468750	1.238	468749
2006	262500	1.348	262499
2007	180000	1.557	17998
2008	199500	1.329	199499
2009	289000	1.316	288999
2010	245000	1.350	244999
2011	360000	1.519	359998

ملحق (9) عناصر معادلة القيمة السوقية المضافة لمصرف بابل للفترة (2005-2011)

التفاصيل السنة	MVE (مليون)	(BVE)	=MVA (مليون)
2005	73500	1.086	37499
2006	30000	1.188	29999
2007	37500	1.177	37499
2008	34500	1.321	34499
2009	87500	1.107	87499
2010	43500	1.197	43499
2011	81000	1.069	80999

ملحق (10) عناصر معادلة القيمة السوقية المضافة لمصرف الخليج التجاري للفترة (2005-2011)

التفاصيل السنة	MVE (مليون)	BVE)(	=MVA (مليون)
2005	70555	1.176	70554
2006	30164	1.081	30163
2007	33516	1.272	33515
2008	36250	1.642	36248
2009	90000	1.184	89999
2010	51291	1.115	51290
2011	57560	1.137	57559

ملحق (11) التغير في الإيرادات (ΔREV_{it}) للمصارف عينة البحث للمدة (2005-2011)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المصرف							
التجاري العراقي	1852	7146	9643	4202	-9695	-146	-2868
الشرق الأوسط	20101	-12075	21116	5321	-8309	-3966	14753
الائتمان العراقي	7459	22049	3215	1267	-13714	-3917	18147
بابل	1639	530	2744	3438	888	1493	3469
الخليج التجاري	2185	2545	6242	15950	-6788	-726	7217

ملحق (12) أجمالي الموجودات السابقة (A_{it-1}) للمصارف عينة البحث للمدة (2005-2011)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المصرف							
التجاري العراقي	73466	155585	164594	213177	204674	208304	204164
الشرق الأوسط	175541	319496	299386	406783	569668	557540	580125
الائتمان العراقي	27394	213870	357423	359330	337993	363961	594932
بابل	38885	69870	74829	82456	122437	168521	201243
الخليج التجاري	15137	45733	81847	141855	239985	258650	272032

ملحق (13) ملكية، ومعدات، وتجهيزات (PPE_{it}) للمصارف عينة البحث للمدة (2005-2011).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المصرف							
التجاري العراقي	3230	3022	2948	6093	2822	1536	1550
الشرق الأوسط	11633	20893	25235	36415	46984	58935	66481
الائتمان العراقي	2410	2217	1940	1849	1739	1332	1197
بابل	2438	2418	3641	7864	14360	19399	26721
الخليج التجاري	4845	6764	7603	10433	16334	19527	20618